مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 22 فبراير 2024

شينخوا: "إسرائيل" تطلب من حماس «تخفيف موقفها» وسط محادثات في القاهرة لوقف إطلاق النار في غزة

(ترجمات . شينخوا)

استعرض تقرير نشرت وكالة شينخوا المستجدات في محادثات القاهرة بشأن التوصل لصفقة لوقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى.

ونقلت الوكالة الصينية عن مسؤول حكومي إسرائيلي يوم الأربعاء إن "إسرائيل" لن ترسل وفدا لمحادثات وقف إطلاق النار في غزة في القاهرة إلا بعد أن تتلقى المزيد من المؤشرات على استعداد حماس «لتخفيف موقفها».

وقال المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، إن "إسرائيل" لم تقرر بعد إرسال وفد لإجراء محادثات بوساطة مصرية وقطرية. وتشمل هذه المناقشات اتفاق وقف إطلاق نار محتمل يتطلب الإفراج عن أسرى إسرائيليين في غزة مقابل أسرى فلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وقال المسؤول إن «حماس لم تظهر بعد مرونة بشأن قضية عدد السجناء الفلسطينيين الذين سيجري الإفراج عنهم» بموجب اتفاق.

انتهى اجتماع للمفاوضين الأمريكيين والإسرائيليين والقطريين والمصريين بشأن صفقة الإفراج عن الرهائن في القاهرة في وقت سابق من فبراير دون تحقيق انفراجة ملموسة.

في نوفمبر من العام الماضي، أجرت "إسرائيل" وحماس عملية تبادل أسرى بموجب هدنة هشة.

المونيتور: مصر والإمارات العربية المتحدة والسعودية يوبخون "إسرائيل" في محكمة العدل الدولية

(ترجمات . المونيتور)

استعرض تقرير نشره موقع المونيتور ما يجري في محكمة العدل الدولية التي تنظر في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة واحتمالية أن تؤدي إلى تفاقم الصدع بين الدول العربية ودولة الاحتلال.

وقال الموقع الأمريكي إن مصر والإمارات العربية المتحدة انتقدتا إسرائيل بشدة في لاهاي يوم الأربعاء، الأمر الذي يسلط الضوء على التوتر المتزايد بين إسرائيل والدول العربية مع استمرار الحرب في غزة.

وبدأت محكمة العدل الدولية، أعلى محكمة تابعة للأمم المتحدة، يوم الثلاثاء، الاستماع إلى المرافعات في قضية تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. وطلبت السلطة الفلسطينية من المحكمة يوم الاثنين إعلان أن الاحتلال غير قانوني. وستقدم 52 دولة حججها حتى 26 فبراير.

ومن بين الدول التي ستمثل أمام المحكمة عدة دول عربية. وقالت سفيرة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، لانا نسيبة، يوم الأربعاء، إن القانون الدولي يجب أن ينطبق على إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وأن رأي محكمة العدل الدولية في هذه القضية سيكون مناسبًا.

وقالت إن «القانون الدولي لا يمكن أن يكون انتقائيًا»، مضيفة أن القانون الدولي يجب أن ينطبق على الجميع بالتساوي.

وتطرق الموقع إلى المرافعة المصري، وتحدثت ياسمين موسى، مستشارة وزير الخارجية المصري سامح شكري، نيابة عن مصر في المحكمة.

وقالت إن «الاحتلال الإسرائيلي المطول غير قانوني، وباعتباره عملًا دوليًا غير مشروع، يجب وضع حد له على الفور».

وانتقدت ياسمين على وجه التحديد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، قائلة إنها تقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وفيما يتعلق بغزة، اتهمت إسرائيل «بمواصلة سياستها للتهجير القسري الجماعي للمدنيين الفلسطينيين» في القطاع.

ومثلت السعودية أمام المحكمة يوم الثلاثاء. ووصف زياد العطية، سفير المملكة لدى هولندا، تصرفات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية بأنها «لا يمكن الدفاع عنها قانونيا» في كلمته.

احتلت إسرائيل الضفة الغربية وغزة في عام 1967، وتفرض حصارًا على غزة منذ عام 2005.

ولن تتحدث إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية في هذه القضية، لكنها أرسلت ردًا مكتوبًا تقول فيه إن إصدار رأي استشاري في هذا الشأن سيضر بمحاولات حل الصراع.

تداعيات على العلاقات العربية الإسرائيلية

وأشار الموقع إلى أن قضية لاهاي تأتي في وقت انتقادات مستمرة من الدول العربية تجاه حرب إسرائيل في غزة، بما في ذلك من الدول التي لها علاقات مع إسرائيل: مصر والإمارات العربية المتحدة والأردن.

قبل الحرب، أفادت تقارير أن المملكة العربية السعودية كانت تفكر في التطبيع مع إسرائيل، وهي خطوة شجعتها الولايات المتحدة. وقالت المملكة في وقت سابق من هذا الشهر إنه لن تكون هناك علاقات حتى إقامة الدولة الفلسطينية.

ونقل الموقع عن ريان بوهل، أحد كبار محللي شؤون الشرق الأوسط، قوله إن الدول العربية تكثف انتقاداتها لإسرائيل بسبب الضغوط الداخلية ولدفع إسرائيل إلى تغيير سلوكها.

وأضاف: «لديهم سكان يريدون رؤية عمل ضد إسرائيل. لكن الجزء الآخر هو أنهم يحاولون الضغط على إسرائيل لإجراء بعض التغييرات في سياستها تجاه الفلسطينيين لجعل الدولة الفلسطينية أكثر قابلية للحياة».

وقال بوهل إن التحدث أمام محكمة العدل الدولية «ربما يكون أحد أقل الطرق خطورة ولكنه أبرز الطرق» لانتقاد إسرائيل، نظرا لمكانة المحكمة وحقيقة أن أحكامها ليست ملزمة بالضرورة.

وعلى الرغم من الخطاب، قال بوهل إن دول المنطقة لا تزال مهتمة بالحفاظ على العلاقات مع إسرائيل. وأضاف أن الإمارات مهتمة بشكل خاص بالجانب الأمني في علاقاتها مع "إسرائيل".

وقال: «لا تزال الإمارات ترى أن هذه العلاقات الدفاعية الكبيرة مع الإسرائيليين جزء مهم للغاية من هذا النظام العالمي الناشئ متعدد الأقطاب، حيث تتراجع الولايات المتحدة وتصبح أقل موثوقية».

ويشير بوهل إلى أن احتمالات التطبيع السعودي الإسرائيلي تتبلور ولم تمت تمامًا رغم الحرب، مضيفًا أن «هناك مكاسب استراتيجية كبيرة يمكن للسعودية تحقيقها من خلال هذه العملية».

وأوضح أن السعودية مهتمة بالضمانات الأمنية الأميركية قبل أي تطبيع مع "إسرائيل".

تايمز أوف إسرائيل: الاعتراف بالدولة الفلسطينية.. في سيناء؟

(ترجمات . تايمز أوف إسرائيل)

دعا الكاتب الصهيوني دانيال بن إبراهام في مقال نشرته صحيفة تايمز أوف إسرائيل إلى أن تكون سيناء موطن الدولة الفلسطينية الذي تسعى دول العالم إلى الاعتراف بها.

ويقول الكاتب: في حين تهدد الولايات المتحدة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية لردع إسرائيل غزو رفح، فإن إقامة دولة فلسطينية في سيناء، حتى لو عارضتها مصر بالكامل، فكرة قوية إلى الحد الذي يجعل من المستحيل وقفها.

وأضاف الكاتب أن إدارة بايدن أعلنت في يناير الماضي أن وزارة الخارجية الأمريكية تنظر في خيارات الاعتراف الأحادي بالدولة الفلسطينية، في إطار اتفاق التطبيع مع السعودية. وكان بلينكن في مصر في 6 فبراير للقاء الرئيس المصري السيسي، كما زار العاهل الأردني الملك عبد االله البيت الأبيض لمناقشة الأمر في 12 فبراير.

لكن هدف "إسرائيل"، حسب ما يرى الكاتب، قد لا يكون هدف الإدارة الأمريكية، موضحًا أن الموقف الأمريكي محير، لأن السياسة الأمريكية الواضحة لعقود كانت تتمثل في معارضة اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية، بل وحتى معارضة أي اعتراف ثنائي، في غياب اتفاق متبادل مع "إسرائيل".

ويتطرق الكاتب إلى أن القضية الفلسطينية تمثل أيدلوجية وكذر فكر حماس، وهو ما يعني استحالة هزيمة تلك الأفكار الإيدلوجية إلى بفكرة أكثر إبداعًا ومنطقية.

ويقترح الكاتب في سياق الفكرة المضادة للأيديولوجية الفلسطينية إقامة دولة فلسطينية في شبه جزيرة سيناء المصرية كبديل لدولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة.

ويزعم الكاتب أن هذا يمكن أن يمنح الفلسطينيين دولة ذات تواصل إقليمي وسيادة بينما تعالج مخاوف إسرائيل الأمنية بشأن السيطرة على الأرض في الضفة الغربية.

ويُقر الكاتب أن هذا الاقتراح يتطلب موافقة مصر وتعاونها. ورفضت مصر في السابق أفكار إقامة دولة

فلسطينية في سيناء بسبب مخاوف أمنية وسيادية على شبه الجزيرة ذات الأهمية الاستراتيجية.

ويشير الكاتب أيضًا إلى وجود عديد من الصعوبات العملية التي يجب التغلب عليها، مثل تطوير البنية التحتية والمستوطنات في سيناء لاستيعاب ملايين اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم.

وفي المجمل، وحسب ما يخلص الكاتب ففي حين أن الاقتراح يمثل فكرة طموحة، فإن إقامة دولة فلسطينية في سيناء من المرجح أن تواجهها تحديات سياسية ولوجستية عدة من جميع الأطراف. لكنها فكرة غير عادية تُطرح على الطاولة باعتبارها موضوعًا وفكرة للنقاش لاستكشاف حلول بديلة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وفق ما يزعم الكاتب.

جلوب آند ميل: الوزير الكندي أحمد حسين يقول خلال زيارة حدودية لمصر إن هناك حاجة لمزيد من المساعدات الإنسانية لغزة

(ترجمات . مؤشر)

اهتمت الصحافة الكندية بزيارة وزير التنمية الدولية الكندي أحمد حسين إلى مصر وزيارته لمعبر رفح وحديثة عن المساعدات لغزة.

وفي هذا الصدد، نقلت صحيفة ذا جلوب آند ميل عن وزير التنمية الدولية الكندي، عقب زيارة للحدود المصرية، قوله إن تدفق شحنات المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في غزة وصل إلى أدنى مستوياته منذ بداية الحرب على غزة.

وقال أحمد حسين إن حركة المساعدات ليست قريبة على الإطلاق مما هو مطلوب، وهو ما علم به خلال رحلته الأخيرة إلى معبر رفح الحدودي، حيث ناقش الأزمة مع العاملين في المجال الإنساني.

وقال حسين يوم الثلاثاء في مقابلة مع الصحافة الكندية من القاهرة إن «التعليقات التي قدموها لي هي أن مستويات المساعدات أقل من أي وقت مضى».

وأضاف أن «الأمر يتلخص في قدر ضئيل مقارنة بحاجة السكان في غزة».

وقال حسين: «لقد رأيت المساعدات يجري جلبها وتخزينها في نقاط انطلاق مختلفة. لكن النقطة الأكثر أهمية بالإضافة إلى ذلك هي الوصول إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها».

وقال حسين إن هناك مئات الشاحنات متوقفة في انتظار الحصول على تصريح لعبور الحدود. وكان بعضهم ينتظر منذ أسابيع. وعزا التأخير إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك عملية التفتيش الشاقة على جانبي الحدود.

وقال حسين: «يجب إدخال المزيد من المساعدات وفتح المزيد من المعابر الحدودية للسماح بدخول أكبر كم ممكن من المساعدات».

وأضاف «نحن ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأن ذلك سيساعد أيضا في توزيع المزيد من المساعدات داخل غزة».

وأشارت الصحيفة إلى أن الولايات المتحدة عرقلت مشروع قرار تدعمه الدول العربية يطالب بوقف إطلاق النار يوم الثلاثاء باستخدام حق النقض في مجلس الأمن الدولي. وبررت الولايات المتحدة، التي تعمل على التوصل إلى قرار خاص بها، معارضتها بالقول إنها تخشى أن الاقتراح الذي ترعاه الجزائر سيضر بالجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتحاربة.

قال حسين أن المنظمات الإنسانية تشعر بالقلق أيضا إزاء تهديد إسرائيل بتوسيع هجومها على جنوب قطاع غزة. وقد لجأ أكثر من نصف سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة إلى رفح.

وأضاف: «نعتقد أن ذلك سيكون له عواقب إنسانية خطيرة للغاية. وستؤدي حتما إلى وفيات وإصابات لا يمكن تصورها».

وفي الخريف، تعهدت كندا بتقديم 100 مليون دولار للمساعدات الإنسانية في غزة.

لكنها علقت في نهاية يناير التمويل الإضافي لوكالة الإغاثة التابعة للأمم المتحدة المعروفة باسم (الأونروا) ردًا على مزاعم بأن بعض الموظفين لعبوا دورًا في هجوم 7 أكتوبر.

وقد انتقد النواب الديمقراطيون وغيرهم القرار في مجلس العموم، بالإضافة إلى 20 منظمة غير حكومية بما في ذلك المجلس النرويجي للاجئين وأوكسفام.

وقال مسؤول حكومي إنه لم تُحجب أي مدفوعات مخصصة للأونروا في الوقت الحالي، ولكن من المقرر دفع مبلغ 25 مليون دولار في فصل الربيع.

وردا على سؤال حول تأثير التمويل المعلق، قال حسين إن أوتاوا تعمل مع المنظمة وأسرة الأمم المتحدة الأوسع مع استمرار التحقيق.

وقال إن أوتاوا تأمل في الحصول على الثقة اللازمة لإجراء تحقيق شامل وشفاف يسمح لنا بمواصلة العمل معهم في المستقبل.

فورين بوليسي: أزمة اللاجئين السودانيين تضغط على مصر وتشاد

(ترجمات . فورين بوليسي)

سلط تقرير نشرته مجلة فورين بوليسي الضوء على أزمة اللاجئين السودانيين وتأثيرها على مصر وغيرها من دول الجوار بعد قرابة عام من الحرب الأهلية في السودان.

وتقول المجلة في مستهل تقريرها إنه لا نهاية تلوح في الأفق للاجئي الحرب في السودان.

فبعد مرور ما يقرب من 11 شهرًا على الحرب المحتدمة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع شبه العسكرية، تحذر وكالات الإغاثة من أن السودان يواجه أسرع أزمة لاجئين في العالم.

وتوضح المجلة أن القتال الذي بدأ في 15 أبريل 2023، ليس له نهاية في الأفق؛ ومع ذلك، فإن احتياجات السودان تتنافس على جذب الاهتمام الدولي مع الصراعات في قطاع غزة وأوكرانيا. ومع تزايد التحذيرات من المجاعة، أصبح حوالي 25 مليون سوداني – نصف السكان – في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، والتمويل الحالي غير كاف على الإطلاق لمساعدتهم، وفقا للأمم المتحدة.

الضغط على دول الجوار

وتشير المجلة إلى أن ما يقرب من 8 ملايين شخص فروا من منازلهم في السودان منذ أبريل، بما في ذلك حوالي 700 ألف وصلوا إلى تشاد المجاورة ونصف مليون إلى مصر. وتكافح مخيمات اللاجئين الرسمية لمواكبة وتيرة الوافدين الجدد، حسبما أفاد جيروم توبيانا مؤخرًا من تشاد في مجلة فورين بوليسي.

وتلفت المجلة إلى أن تدفق اللاجئين السودانيين إلى مصر تتزامن مع أسوأ أزمة اقتصادية تشهدها البلاد منذ عقود، وهي تكافح من أجل التكيف معها. ومن الممكن أيضًا أن يؤدي تصعيد الحرب بين إسرائيل وحماس في رفح إلى زيادة أعباء اللاجئين في مصر من خلال إجبار الفلسطينيين النازحين على الدخول إلى أراضيها.

وأفادت وكالة فرانس برس في تقرير الشهر الماضي أن الظروف القاتمة التي يعيشها اللاجئون في مصر -المتكدسون في شقق مكتظة دون وظائف أو أموال لشراء الطعام- دفعت بعضًا من 4 ملايين لاجئ سوداني فروا من البلاد إلى مصر للعودة إلى وطنهم رغم الحرب.

مخاوف من السيناريو الليبي

وتنقل المجلة عن مايكل حنا، مدير البرنامج الأمريكي في مجموعة الأزمات الدولية، قوله: «هناك حاجة ملحة حقيقية لدبلوماسية دولية أكثر جدية لإنهاء الصراع. وما تخشاه مصر حقًا هو السيناريو الليبي، أي التفتت الحقيقي للدولة».

وحققت قوات الدعم السريع مكاسب كبيرة في الصراع، حيث استولت على بلدات ومدن في ولاية الجزيرة، التي تمثل سلة الغذاء في السودان، وعاصمة الولاية ود مدني. وقال حنا: «لا يبدو أن أيًا من طرفي الصراع سيحقق نصرًا كاملًا في الحرب في أي وقت قريب». وأضاف: «في غضون ذلك، فإن السيناريو الأسوأ هو أنه كلما طال أمد الحرب، أصبحت الحرب أكثر إقليمية ووتفتح الباب لانخراط المزيد من الجهات الفاعلة الخارجية».

وتدعم مصر والمملكة العربية السعودية الجيش السوداني، وظهرت تقارير تفيد بأن الإمارات العربية المتحدة زودت قوات الدعم السريع بالأسلحة. كما زودت إيران الجيش السوداني بطائرات مقاتلة مسيرة، وفقًا لتقرير بلومبرج.

وقال وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورني الأسبوع الماضي إن باريس تعتزم استضافة مؤتمر إنساني للسودان في 15 أبريل. وفي الشهر الماضي، التقى قادة كبار من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع ثلاث مرات في العاصمة البحرينية المنامة.

ومع ذلك، لم يجتمع الجنرالات المتحاربون وجهًا لوجه بعد منذ بدء الحرب، ولا يبدو أنهم مستعدون لإنهاء قتالهم.

ذا ناشيونال: مصر تخشى أن يؤدي الهجوم الإسرائيلي على رفح إلى دفع الفلسطينيين عبر الحدود

(ترجمات . ذا ناشيونال)

تناول تقرير أعدّه حمزة هنداوي نشره موقع ذا ناشيونال المخاوف المصرية من عواقب هجوم محتمل لجيش الاحتلال على مدينة رفح ومخاطر تدفق اللاجئين عبر حدودها إلى سيناء المصرية.

يقول الكاتب إنه إذا كان هناك شيء واحد يلخص مأزق مصر بشأن تداعيات حرب غزة، فهو مصير مدينة رفح، المدينة الواقعة في أقصى جنوب القطاع على الحدود المصرية.

ويبدو أن رفح ستكون المحطة التالية في الحملة العسكرية الإسرائيلية للقضاء على غزة، مع مناشدات من مصر والولايات المتحدة والأمم المتحدة ومعظم المجتمع الدولي بعدم شن هجوم بري واسع النطاق في المدينة دون آذان صاغية.

وعلى المحك في هجوم من هذا القبيل حياة حوالي نصف سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة الذين لجأوا إلى رفح.

وحذرت الأمم المتحدة بصراحة من أن غزو المدينة «قد يؤدي إلى مذبحة» من شأنها أن تضيف بشكل كبير إلى أكثر من 29300 فلسطيني قتلوا في الحرب حتى الآن.

في اتصال هاتفي مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون نهاية الأسبوع، حذر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من «عواقب إنسانية وخيمة» على الفلسطينيين في رفح إذا شنت إسرائيل هجومًا بريًا في المدينة.

في سياق أوسع، من المحتمل أن تؤدي تداعيات هجوم محتمل في رفح إلى زعزعة استقرار مصر، الدولة التي يبلغ عدد سكانها 105 ملايين نسمة، مما يعرض للخطر معاهدة السلام التي أبرمتها عام 1979 مع إسرائيل ويخلق عقبة هائلة أمام أي مفاوضات سلام مستقبلية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

عدم وجود مكان للذهاب

ويوضح الكاتب أن قائمة مخاوف مصر تتصدرها احتمال إجبار الفلسطينيين على محاولة اقتحام حدود غزة التي يبلغ طولها 13 كيلومترًا إلى مصر، حيث سيدخلون شبه جزيرة سيناء، المنطقة الوعرة والجبلية وقليلة السكان المحصورة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر.

نظرًا لأنه من غير المرجح أن تسمح إسرائيل للفلسطينيين بالعودة إلى غزة، فإن إعادة توطينهم في سيناء ستؤدي إلى مزيد من «تصفية» القضية الفلسطينية، أو نكبة أخرى.

كما أن هذا التدفق سيجلب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى الأراضي المصرية. وقال السيسي مؤخرًا إن المسلحين سيتسللون دائمًا إلى الفلسطينيين النازحين الذين يتدفقون على مصر ويشنون لاحقًا هجمات عبر الحدود على إسرائيل من قاعدتهم الجديدة. وأضاف أن ذلك سيمنح إسرائيل رخصة لتنفيذ ضربات انتقامية تستهدف المسلحين على الأراضي المصرية.

ويبدو أن تدفق الفلسطينيين إلى سيناء من رفح ليس بعيد المنال ولا من نسج خيال السلطات المصرية.

وبالفعل، يعيش الفلسطينيون النازحون في رفح في مخيمات مؤقتة على بعد أمتار فقط من السياج الحدودي. ويلعب أطفالهم على مقربة من السياج الحدودي.

تُظهر الصور واللقطات المنشورة على الإنترنت فلسطينيين يتحدثون مع جنود مصريين يحرسون الحدود. وفي بعض الحالات، يسأل الأطفال لماذا لا يمكن السماح لهم بالعبور إلى مصر.

إذا نفذت إسرائيل تهديدها بغزو رفح، يمكن تحويل تلك الصور إلى فلسطينيين محشورين على السياج الحدودي، متوسلين السماح لهم بالدخول إلى مصر هربًا من الموت أو الإصابة.

ويقول الكاتب إن عدم السماح لهم بذلك من شأنه أن يلقي بمصر في ضوء سلبي للغاية: بلد بلا قلب، غير مبال بمحنة الشعب الفلسطيني الذين ادعت منذ فترة طويلة أنها تناصر قضيتهم.

الاستعدادات على الحدود

ويلفت الكاتب إلى أن السلطات المصرية تعمل بالفعل على ما تصفه مصادر أمنية بأنه «حاضنة» - حاضنة مسورة على مساحة 25 كيلومترًا مربعًا من الأرض في سيناء بجوار حدود غزة.

وتقول مصادر مطلعة على المشروع إن الهدف هو أن تكون مصر قادرة على استيعاب الفلسطينيين الذين قد يندفعون عبر الحدود هربًا من هجوم إسرائيلي، وبالتالي تجنيب مصر أي دعاية ضارة يمكن أن تأتي من قتل الفلسطينيين في رفح بينما تظل الحدود مغلقة.

وقالت المصادر إنه سيسمح أيضًا بستيعاب الفلسطينيين الذين يصلون إلى مصر في مكان واحد حيث يمكن للسلطات ممارسة أقصى درجات السيطرة.

من جانبها، نفت مصر رسميًا أنها تبني مثل هذه المنشأة وتقول إن صور الأقمار الصناعية للموقع التي نشرتها مجموعات المراقبة تظهر العمل على بناء مركز لوجستي للمساعدة في غزة.

قالت المصادر التي تحدثت إلى صحيفة ذا ناشيونال إن هذا النفي الرسمي يهدف إلى تثبيط التلميحات بأن مصر ستسمح للفلسطينيين بالنزوح عبر الحدود، ومواجهة الاتهامات بأن القاهرة تساعد على نحو غير مباشر المجهود الحربي الإسرائيلي.

وقال أحد المصادر «إنه إجراء احترازي مشروع من القوات المسلحة لجعل هذه المنطقة خط دفاع أول إذا اقتحم الفلسطينيون الحدود هربا من النيران الإسرائيلية في رفح».

وأضافت المصادر أن مصر تقوم في غضون ذلك ببناء جدار خرساني على بعد 10 أمتار فقط من الأسلاك الشائكة والحواجز على الحدود مع غزة.

وأوضحوا أن البناء جاء في أعقاب قصف إسرائيلي على جانب غزة من معبر رفح الحدودي في الأيام الأولى للحرب.

واشنطن بوست: مصر تندد بالاحتلال الإسرائيلي أمام محكمة العدل الدولية

(ترجمات . واشنطن بوست)

اهتمت صحيفة واشنطن بوست بمرافعة مصر أمام محكمة العدل الدولية ضد ممارسات دول الاحتلال في الأراضي الفلسطينية واستعرضت كلمة المستشارة القانونية للخارجية المصرية.

وقالت الصحيفة الأمريكية إن مصر انضمت إلى 10 دول أخرى في 21 فبراير للتحدث في المحكمة الدولية حول العواقب القانونية لممارسات "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونددت الممثلة القانونية لمكتب وزير الخارجية المصري ياسمين موسى في ثالث أيام جلسات الاستماع بمحكمة العدل الدولية بـ «المذابح والمجازر الإسرائيلية المستمرة في قطاع غزة، التي أدت إلى مقتل نحو 29 ألف مدني، ونحو 1.3 مليون شخص قد نزح بسبب الحرب، وهو يمثل انتهاكا للقانون الدولي».

وتقول مصر إن احتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، يتعارض مع القانون الدولي وينفي حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ودعت ممثلة مصر المحكمة إلى إصدار رأي يعترف بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

وتؤكد أن هذه ستكون خطوة مهمة في إيجاد حل عادل وشامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأضافت بشأن التداعيات القانونية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، أن «حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والسلام في فلسطين».

وقالت ياسمين موسى في كلمتها إن إسرائيل تتعمد تحويل الحياة السيئة في غزة إلى حياة مستحيلة، حيث تقوم بفرض المجاعة والحصار وتمنع وصول هذه المساعدات بشكل مستمر وتزيد من العراقيل.

وأضافت ياسمين موسى أن «"إسرائيل" مستمرة في الانتهاكات غير القانونية في الضفة الغربية، وهو ما يتمثل في دعم عنف المستوطنين، مما جعل الحياة هناك مستحيلة، في الوقت الذي اتسعت فيه سياسات إسرائيل من أجل الاستحواذ على الأراضي الفلسطينية».

ماريتايم إكسيكيوتيف: أزمة البحر الأحمر تؤثر سلبًا على الأوضاع المالية الهشة في مصر

(ترجمات . ماريتايم إكسيكيوتيف)

تناول تقرير نشره موقع ماريتايم إكسيكيوتيف تداعيات الأزمة المتفاقمة في البحر الأحمر على الأوضاع المالية في مصر والتي تواجه صعوبات جمة بالفعل.

وقال الموقع إن آثار أزمة البحر الأحمر تثقل كاهل الاقتصاد الوطني المصري، الذي يحصل على حصة جيدة من النقد الأجنبي من تشغيل قناة السويس. وانخفضت حركة المرور على هذا الممر المائي الاستراتيجي والمربح بمقدار النصف منذ بداية الأعمال العدائية في البحر الأحمر، وفقًا االرئيس المصري.

وقال السيسي في مؤتمر نفطي يوم الثلاثاء، إن «قناة السويس، التي كانت تدر على مصر ما يقرب من 10 مليارات دولار سنويًا، انخفضت إيراداتها بنسبة 40 إلى 50 بالمائة. ويجب على مصر الاستمرار في الدفع للشركات والشركاء»، وفقًا لما نقلته وكالة فرانس برس.

تحديات اقتصادية عدة

وأشار الموقع إلى أن مصر تواجه الكثير من التحديات الاقتصادية. وقد أدى العجز في الإنفاق إلى ارتفاع ديونها العامة على مدى السنوات العشرين الماضية، وتجاوز الدين الخارجي 130 مليار دولار في عام 2020. وهي تعتمد على الواردات، وخاصة في مجال الغذاء، وقد أدى العجز المزمن في الحساب الجاري إلى انخفاض قيمة عملتها. ويتراوح معدل التضخم في حدود 30 في المئة، مما يسبب أزمة في القوة الشرائية للسكان بشكل عام.

لقد تسبب الصراع في غزة بصدمتين اقتصاديتين لمصر: انخفاض عائدات السياحة من الزوار المهتمين بالأمن، وانخفاض حركة المرور في قناة السويس بسبب هجمات الحوثيين في الجنوب. وقد استهدفت المجموعة اليمنية السفن التي لها أي صلات بحلفاء إسرائيل، وقد أدى الخطر إلى إبعاد معظم الشركات المعروفة في مجال الشحن.

مساعدات محتملة

ولفت الموقع إلى أن مصر سوف تحصل على الأرجح على حزمة مساعدات اقتصادية من صندوق النقد الدولي قريبًا، وسيساعد ذلك في سد الفجوة الناجمة عن تباطؤ قناة السويس. ولم تحافظ الحكومة المصرية بالكامل على اتفاقياتها السابقة مع صندوق النقد الدولي، ولكن من المرجح أن تحصل على المزيد من التمويل على أي حال - ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن لها مثل هذا الدور الرئيس في الشؤون الإقليمية، وفقًا لإسحاق ديوان، الخبير الاقتصادي في كلية باريس للاقتصاد. .

وأوضح ديوان: «إنها دولة مهمة للغاية من الناحية الجيوسياسية. والحرب في غزة تجعلها مرة أخرى في غاية الأهمية. وقد أعطت الحرب زخمًا جديدًا في العواصم الغربية لدعم قرض الصندوق لمصر. مصر كبيرة جدًا على أن تفشل الآن».

/ moasher